

الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية *Good Governance: the Case of Saudi Arabia*

د: بسام عبدالله البسام
إدارة البرامج المالية، معهد الإدارة العامة - الرياض - المملكة العربية السعودية

ملخص

من الواضح في السنوات الاخيرة ان هناك تغير في نوعية وحجم طلبات المستفيدين من الخدمات العامة من صحة وتعليم وامن... الخ. هذا التغير أدى الى كُون الاسلوب التقليدي في ادارة الحكم غير فعال مما استدعى تبني اسلوب اكثر كفاءة وفعالية. مبادئ الحوكمة تُقدّم أسلوب إداري يعتمد على المشاركة من قبل المستفيدين من الخدمات في رسم الاستراتيجيات وتنفيذ ومراقبة العملية الادارية لتقديم خدمات اكثر فعالية وكفاءة للمستفيدين على المستوى المحلي ومستوى الدولة بشكل عام. لذلك تعتبر الحوكمة الرشيدة هي الاسلوب الأكثر كفاءة والمثالية لتحقيق خدمات عالية الجودة وضمان حقوق الانسان وتطبيق مبادئ العدالة بين افراد المجتمع لضمان تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل. في هذا المقال تم استعراض مبادئ الحوكمة الرشيدة بالاضافة الى استخدام احد مقاييس الحوكمة في دراسة مدى تطبيق مبادئ جودة الحكم (الحوكمة الرشيدة) (Worldwide Governance Indicator (WGI) الرشيدة في المملكة العربية السعودية. على الرغم من تبني الحكومة السعودية للكثير من الانظمة واللوائح وإنشاء مجالس وهيئات الغرض منها تعزيز ودعم الحوكمة الرشيدة الا انه لتفعيل الحوكمة الرشيدة ولتحقيق مستويات عليا لجودة الحكم لابد من تفعيل (تطبيق فعلي) لتلك الانظمة واللوائح بالاضافة الى دعم الإستقلالية الادارية والمالية لتلك الجهات. ايضا يتوجب على الحكومة السعودية الاستمرار في تحديث الانظمة بما يتوافق مع التطور السريع في حاجات المواطنين.

الكلمات الدالة: الحوكمة الرشيدة، التنمية الاقتصادية، المشاركة في الادارة، المملكة العربية السعودية

Abstract

The concept of governance has been discussed in political science and public administration research for decades. Governance has been introduced as an alternative to traditional methods of governing. In the traditional way of governing, government has the upper hand in decision-making processes; in contrast, under governance, other players affected by governmental decisions (e.g., civil society and the private sector) participate in decision-making processes.

Good governance has been linked to economic and human development and sustainable development. Good governance practices by governments tend to have a positive influence on economic growth and human development. Thus, the results of adopting good governance practices by governments are high quality governance that leads to a developed economy and a stable country where citizens participate in the governing process.

In the current paper, Worldwide Governance Indicators (WGI) used to evaluate the quality of governing (good governance) in Saudi Arabia. The results of the current paper show that in order for the Saudi government to enhance good governance, the government needs to make sure that laws and regulations have been applied. In addition, the Saudi government should continue to update laws and regulations to reach a high level of good governance.

Keywords : Good Governance-Economic Development-Saudi Arabia.

مقدمة

حد سواء في الدول العربية.

على المستوى الدولي والمحلي يعتبر الأخذ بمبادئ الحوكمة الرشيدة من قبل الحكومات مطلب شعبي ودولي. فمثلاً، المؤسسات الدولية المانحة كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه الجهات تشترط مستوى معين من جودة الحكم لدى الدول المستفيدة لكي تحصل على المساعدات المالية وغير المالية ((IMF 2010; Mimicopoulos et al., 2007; World Bank, 1991)). أيضاً منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان تدعم تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة. وأخيراً، تم تقديم الحوكمة (الإدارية) كطريقة فعالة لإدارة شؤون الدولة و كبدل للأسلوب التقليدي في الإدارة (Kettl, 2000; Rhodes, 1997). لكن ماذا نعني بالحوكمة والحوكمة الرشيدة؟ مالذي يقدمه مبدأ الحوكمة الرشيدة في مجالات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية؟ وأخيراً، ماهي الكيفية التي يُقاس بها مدى تطبيق الدول لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وماهي القطاعات التي تشارك في التطبيق الأمثل لها؟ . في هذا المقال سوف أحاول الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها وفي نهاية المقال سوف يكون هناك إستعراض للتوصيات التي تدعم تطبيق الحوكمة الرشيدة في المملكة العربية السعودية كحالة دراسية.

ماهي الحوكمة ؟ Governance

على الرغم من إنتشار استخدام مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات كالإقتصاد والسياسة، إلا أنه لم يتبلور تعريف محدد لها على الرغم من الإتفاق على المبادئ المكونة لها. المفهوم الأساسي للحوكمة يقوم على أساس أن دور الحكومات في إدارة شؤون الدولة تغير في السنوات الأخيرة من كونه الدور الرئيس والوحيد في بعض الأحيان، إلى دور المنسق والمنظم في ضل أسلوب الحوكمة. فمثلاً الأمم المتحدة تُعرّف الحوكمة بأنها «عملية إتخاذ القرارات والطريقة التي تُنفذ (أو لا تُنفذ) بها تلك القرارات» (UNESCAP, 2009: 1). أما البنك الدولي فيُعرّف الحوكمة بأنها «الطريقة التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية» (World Bank, 1991:i). طبقاً لهذه التعاريف يتضح الدور المهم الذي تلعبه الحكومات في تطبيق مبدأ الحوكمة كمنسق بين مختلف القطاعات المشاركة في عملية الحوكمة. من جهة ثانية، يرى آخرون أن الحوكمة تشمل أكثر من مجرد الدور

الحوكمة (الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة الإدارية) كلها مصطلحات مُعرّبة لكلمة Governance. على الرغم من إختلاف المسميات إلا أنها ترمز لمعنى عام واحد وهو الطرق والأساليب التي تدار بها الشؤون العامة لدولة ما. لذلك فإن الحوكمة تتشابه مع حوكمة الشركات Corporate Governance في الدعوة إلى الشفافية والإفصاح ولكن الحوكمة تشمل أيضاً طريقة عمل الحكومة في إدارة شؤون الدولة بالإضافة إلى الجهات المشاركة في عملية إتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة.

على الرغم من أن الحوكمة كمبدأ لم يُداول بشكل موسع إلا في منتصف القرن العشرين الميلادي، إلا أن الحوكمة كمفهوم وُجد منذ القدم كما ورد في الحضارات القديمة مثل حضارة الهند القديمة حيث أن المخطوطات أثبتت وجود نصوص مكتوبة توضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحديد المسؤوليات والمهام للمشاركين في إدارة شؤون الدولة (Kaufman and Kraay, 2008). لكن في منتصف ونهاية القرن العشرين زاد الإهتمام بالحوكمة كأداة فعالة لإدارة شؤون الدول ولتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي على المدى الطويل. أيضاً تم ربط الحوكمة بدعم حق الأقليات (العرقية والجنسية) بالمشاركة بإدارة شؤون الدولة.

أمّا على مستوى تناول موضوع الحوكمة والحوكمة الرشيدة في الأدبيات العربية (الكتب والمقالات المكتوبة باللغة العربية) فإن هناك القليل من البحوث والدراسات رغم أهمية الموضوع بالإضافة إلى التباين في الطرح وهذا التباين ناتج عن سببين: إيمان النقل تم عن طريق الترجمة الحرفية من اللغة الإنجليزية وهذا الأسلوب يتجاهل البعد الثقافي والاجتماعي والسياسي للمنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام عند المقارنة بتجارب الدول المتطورة إقتصادياً واجتماعياً وعلمياً. أما السبب الثاني للتباين فهو عدم وجود تجربة حقيقية لتبني الحوكمة الرشيدة من قبل الدول العربية ، والذي نشأ إما نتيجة للفهم الخاطئ للحوكمة الرشيدة، مما أدى إلى تخوف من تطبيقها من قبل متخذي القرار، أو عدم وجود إرادة حقيقية من قبل القيادات العليا للتطوير الإقتصادي والاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التركيز على التنمية قصيرة المدى بدل من التركيز على التنمية المستدامة. كل هذه العوائق أدت إلى وجود قصور في فهم وتطبيق الحوكمة الرشيدة لدى القيادات العليا ومتخذي القرار والمواطنين على

تعريف الحوكمة إلا «أنه يوجد إجماع بين الكافة على بعض المؤشرات كمؤشرات أساسية للحوكمة، مثل حكم القانون، المساءلة، الشفافية، المشاركة» (برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا يوجد: 39).

مما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها عملية صنع القرار التي تشمل جميع اللاعبين الذين يشاركون ولهم تأثير في تحديد وصياغة وتصميم وتنفيذ وتقييم القرارات والأنشطة المتعلقة بإدارة شؤون الدولة. يتم تضمين كل المجموعات الرسمية - الشركات والمنظمات غير الهادفة للربح، وغير الرسمية - المواطنين - في هذه العملية. أيضا لا بد من التأكيد على أن الحوكمة تهتم بالطريقة التي تساعد على زيادة فعالية وكفاءة العمل الحكومي، وتقليل الفساد، وزيادة الإنتاجية. في هذا المقال سوف يتم اعتماد تعريف الحوكمة المقدم من البنك الدولي والذي يُشرف على إصدار مؤشرات قياس جودة الحكم Worldwide Governance Indicators السنوي. يُعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها «الطريقة التي تُمارس بها المنظمات السلطة في بلد ما. وهذا يشمل (أ) العملية التي يتم إختيار الحكومات ومراقبتها وأستبدالها، (ب) قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات فعالة ورشيده، (ج) إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تدير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتفاعلات فيما بينها» (Kaufmann et al. 2009b: 1). لكن ماذا

نعني بالحوكمة الرشيدة Good Governance؟

الحوكمة الرشيدة Good Governance

تُعرف الحوكمة الرشيدة على أنها تشمل «العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلاً عن إدارة الصراع بشكل سلمي» (Agere, 2000: 10). والحكم - بشكل عام - يعني «مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصادقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حُكماً رشيداً» (World Bank, 2003: xviii). أما (Weiss, 2000) فيرى أن الحوكمة الرشيدة تتعدى كونها تهتم بالإصلاح الإداري والاقتصادي وتطبيق مبادئ الديمقراطية، إلى كونها تهتم بحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وخلاف ذلك هو مؤشر على الإدارة غير الرشيدة. أيضاً يعتقد (Weiss, 2000) أنه للحصول على النتائج المرجوة

التنسيقي والإشرافي للحكومات في إدارة شؤون الدولة في ضل أسلوب الحوكمة. (Kaufmann, Krray, and Mastruzzi, 2009b) بل يعتقدون أنها تشمل الطريقة التي تُحل بها مشاكل أي مجتمع بالإضافة إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية في المجتمعات. (de Ferranti, Jacinto, Ody, and Ramshaw, 2009: 8) يتفقون مع هذا الطرح ويُعرفون الحوكمة بأنها «الطريقة التي يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسات العامة و تقديم الخدمات للناس».

الحوكمة هي نتيجة للتوسع الكبير في حجم المجتمعات والتنوع الكبير لإحتياجات الأفراد والمنظمات، هذا التغير أدى إلى عجز الحكومات عن أداء الدور بمفردها، لذلك كان لا بد من إشراك الجهات غير الحكومية مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير هادفة إلى الربح في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. لذلك من الممكن القول أن الحوكمة هي إطار لتعزيز مشاركة الجهات غير الحكومية والمواطنين في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها على الأقل على المستوى المحلي. هذه المشاركة من الجهات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة كسمة للحوكمة تجعل الحكومة تُقدم كبديل للأسلوب التقليدي في الإدارة والذي يُركز على كون الدولة هي اللاعب الأساسي - إن لم يكن الوحيد - في إدارة شؤون الدولة (Lovan, Shaffer, and Murray, 2004).

طبقاً لذلك، (الكايد، 2003: 8) يُعرف الحوكمة بأنها «تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين والمقيمين وكيف يتم إتخاذ القرارات». ويرى (كايد، 2003: 245) أن الحوكمة «تسعى لتحقيق الرفاهية والعدالة والديموقراطية والمساواة وتخفيف حدة المشكلات المجتمعية والإقليمية والعالمية». أما (Mimicopoulos, Kyj, and Sormani, 2007: 3) فيعرفون الحوكمة بأنها «الترتيبات الرسمية وغير الرسمية والتي تُحدد كيفية إتخاذ القرارات وكيفية تنفيذ تلك القرارات». ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الحكم «بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات. ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المركبة التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، ومعالجة خلافاتهم، وممارسة حقوقهم والتزاماتهم القانونية» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997: 5). على الرغم من وجود اختلاف في

على تطبيق أدوات الحكم الرشيد، لذلك يؤكد التقرير أن أي دراسة لإدارة الحكم، يجب أن تأخذ التباين في الدخل بين الدول بعين الاعتبار للوصول إلى نتائج يمكن تطبيقها.

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الحكم الرشيد «يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً عن إستناده إلى قواعد العدالة والإنصاف. كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997: 5). أيضاً يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن «التفاعل البناء» بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الجيد (الراشد). لذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP يقدم تسع سمات للحكم الرشيد هي المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الإستجابة، التوجيه نحو بناء توافق للآراء، الإنصاف، الفعالية والكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية. وهذه السمات يجب أن يؤخذ بها بشكل متزامن ومتوازي لكي تُحقق الهدف المرجو. أخيراً يعتقد كلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أنه على الرغم من وجود ملامح وعناصر للحكم الرشيد إلا أن هذه العناصر هي عناصر عامة يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى على حسب النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي لكل بلد (البنك الدولي، 2003: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

من التعريفات السابقة يمكننا القول أن الحوكمة الرشيدة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة. يشترك في هذه العملية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من منظمات وأفراد، مع الأخذ بالإعتبار اختلاف المهام لكل جهة. فكما أن كل الجهات تشارك في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها والرقابة والمحاسبة في ضل الحوكمة الرشيدة، فإن للحكومة دور إضافي يتمثل في لعب دوراً مهماً في التنسيق بين مختلف الجهات بالإضافة إلى دورها التنفيذي في تنفيذ الأحكام القضائية وما شابه. لذلك، فإن الحوكمة الرشيدة تُساهم في فعالية البرامج المقدمة للناس عن طريق مشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة. أيضاً يساهم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدة في حماية حقوق الإنسان ودعم مشاركة الأقليات في إدارة شؤون الدولة. وأخيراً فإن الحوكمة الرشيدة تساعد على دعم التنمية المستدامة والمتوازنة على المدى البعيد مما يحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي للدول. يمكن القول أنه في ضل نموذج

من تطبيق الحوكمة الرشيدة، فلا بد من توفر عنصرين: الأول أن يتم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدة بشكل متوازي ومتوازن. ثانياً مراعاة الطبيعة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وشكل النظام السياسي لكل بلد عند التطبيق.

الحوكمة الرشيدة لا تختلف كثيراً عن الحوكمة من ناحية عدم وجود تعريف متفق عليه، على الرغم من وجود إتفاق عام على المحددات والعناصر الرئيسية للحوكمة الرشيدة. عناصر ومحددات الحوكمة الرشيدة تُستخدم من قبل المؤسسات المالية الدولية، والدول المانحة كمقياس لمدى جودة الحكم في بلد ما، وبالتالي لمدى قابلية الدول المستفيدة من المنح والقروض من الإستغلال الأمثل لتلك المساعدات المالية وغير المالية (Mimicopoulos et al., 2007; Santiso, 2001). فمثلاً، الأمم المتحدة تقدم ثمانية عناصر أساسية للحوكمة الرشيدة: (1) المشاركة في إتخاذ القرارات، (2) التوافق بين الجهات المشاركة في إدارة شؤون الدولة، (3) المساءلة، (4) الشفافية، (5) الإستجابة لمتطلبات الناس، (6) الفعالية والكفاءة، (7) الإنصاف والشمول، (8) سيادة القانون (UNESCAP, 2009). أما برنامج قياس جودة الحكم Worldwide Governance Indicators فلقد أتمد ستة عناصر للحوكمة الرشيدة: (1) السيطرة على الفساد، (2) فعالية الحكومة، (3) الإستقرار السياسي، (4) جودة التشريعات وتطبيقها، (5) سيادة القانون، (6) المشاركة والمساءلة. من هنا، يرى (واكد، 2003) أن الحوكمة الرشيدة من وجهة نظر المنظمات الدولية، وخاصة المالية منها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أنها تركز على التطوير الإداري والإقتصادي للدول.

في تقرير للأمم المتحدة عن التنمية في الشرق الأوسط، أشار التقرير إلى أن هناك قيمتان أساسيتان للحكم الرشيد هما: التضمينية وتشمل المساواة بين أفراد الشعب بالمشاركة بإدارة شؤون الدولة، والمساواة بالمعاملة بين أفراد الشعب، بمعنى حماية حقوق الإنسان وعدم التمييز في تقديم الخدمات، وأن يكون كل أفراد الشعب سواسية أمام القانون. أما القيمة الثانية للحكم الرشيد فهي المساءلة وتشمل الشفافية والتي تضمن توفر المعلومات عن أداء الحكومة للمختصين ولعامّة الناس، بالإضافة إلى العنصر الثاني من المساءلة وهو التنافسية، بمعنى قدرة الفرد على إختيار من يمثله في إدارة ومراقبة أداء الحكومة بين الكيانات السياسية والإقتصادية المتنافسة (البنك الدولي، 2003). أيضاً يؤكد التقرير أن مستوى دخل الفرد والدخل العام للدولة له تأثير مباشر على مستوى وقدرة الحكومات

هي: الإصلاح الإداري، النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة وما تشمله من تخطيط استراتيجي وتنمية بشرية.

الحكومة والإصلاح الإداري :

تجارب الإصلاح الإداري على مستوى العالم كثيرة ومتعددة وهذا التعدد نشأ نتيجة عدة أسباب أهمها اختلاف أسباب الإصلاح، والأهداف المرجوه منه. الإصلاح الإداري كمصطلح له عدة أوجه وتطبيقات، لكن بشكل عام يهدف الإصلاح الإداري إلى زيادة فعالية وكفاءة الإدارة في القطاع العام أو الخاص أو في المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، هذا الإصلاح من المفترض أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية كماً ونوعاً، وتقليل التكلفة. في هذا الصدد، مرّت الإدارة بشكل عام والإدارة العامة بشكل خاص في السنوات الخمسين الماضية بعدة مراحل. قبل الثمانينات الميلادية كانت الإدارة التقليدية هي المسيطرة والأكثر انتشاراً، الإدارة التقليدية تتسم بالمركزية والتركيز على المخرجات أكثر من المدخلات بالإضافة إلى كون الحكومة هي اللاعب الرئيسي في عملية الإدارة (Denhardt and Denhardt, 2007; Frahm and Martin, 2009). أما في الثمانينات الميلادية، فظهر أسلوب إداري يعتمد على إعطاء القطاع الخاص فرصة أكبر في تقديم الكثير من الخدمات، وإدارة المنافع العامة التي كانت الحكومات تسيطر عليها. «الخصخصة» هو أسلوب اعتمد في أمريكا وبريطانيا ومن ثم أنتشر في الكثير من الدول. الكثير من المصانع والمرافق العامة تم بيعها أو إعطاء حقوق إدارتها وإستثمارها للقطاع الخاص، وأصبح دور الدولة يتركز في التشريعات والرقابة في ظل أسلوب الخصصة (Hummel, 1984; Kingdon, 1998).

مع تعقّد التركيبة السكانية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، أصبح من الصعب - على الحكومات بمفردها أو بمساعدة القطاع الخاص - إدارة المشاريع أو مراقبة القطاع الخاص مما أدى إلى وجود خلل في جودة الخدمات المقدمة للناس، بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري في كثير من المجتمعات. انتشار الفساد وعجز الدولة عن القيام بدورها الخدمي والرقابي، أدى في كثير من المجتمعات إلى اضطرابات سياسية واقتصادية وفي بعض الأحيان إلى حروب أو قلاقل. هذا الوضع الجديد أدى إلى طرح فكرة قديمة في مبدئها جديدة في تطبيقها، ألا وهي نموذج الحكومة. أحد أهم مبادئ الحكومة هي المشاركة من قبل الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، ورسم السياسات والرقابة وتعزيز الشفافية (Frahm and Martin, 2009; Kettl, 2002; Rhodes, 2007).

الحكومة يجب أن يكون «الهدف هو تحفيز طاقات الأفراد من خلال تمكينهم لتغيير حياتهم من خلال حكومة أفضل وليس حكومة أقل، أي الحكومة التي تركز على توفير بيئة مواتية لتمكين الآخرين من أن يصبحوا منتجين بدلا من القيام بكل شيء بذاتها» (برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا يوجد: 38).

هناك عدة إنتقادات لمبدأ وتطبيقات الحكومة الرشيدة - كما هو معتمد من قبل المنظمات الدولية - كمعيار لقياس أداء الحكومات. (Poluha and Rosendahl, 2002) على سبيل المثال يرى أن معايير الحكومة الرشيدة المعتمدة من المنظمات الدولية لأيراعي الاختلافات السياسية والثقافية بين الدول، مما يؤثر على دقة مقاييس جودة الحكم في قياس جودة الحكم. (Farazmand, 2004) يتفق مع هذا الطرح، ويعتقد أن معايير الحكومة الرشيدة تخدم مصالح الدول القوية إقتصادياً وسياسياً، لذلك يرى أن معايير الحكومة الرشيدة وأسلوب تطبيقها لا يساهم في تطوير أسلوب إدارة الحكم، بل إن المشاكل السياسية والاضطرابات الناتجة عن تطبيق عناصر الحكومة الرشيدة - كما هو معتمد من قبل المنظمات الدولية - من قبل الدول المستفيدة من المساعدات أكثر من الفوائد المرجوة من تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة، حيث أن الدول والمنظمات المانحة تُشدّد على تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة من قبل الدول المستفيدة كشرط للحصول على تلك المساعدات. بالمقابل إستعرض تقرير للأمم المتحدة تلك الإنتقادات وخُصص إلى أنه من الصعب وجود دولة تطبق الحكومة الرشيدة بشكل مثالي، وإنما هناك إختلاف بين الدول في اعتماد وتطبيق تلك المبادئ وفقاً للنظام السياسي والاجتماعي لكل بلد. بالإضافة إلى أن المبادئ المعتمدة دولياً للحكومة الرشيدة هي مبادئ مرنة، وتأخذ في الحسبان الإختلافات الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية. وفقاً للتقرير «فإن الحكومة الرشيدة هي حالة مثالية لذلك من الصعب أن تُطبّق بشكل كامل. القليل من الدول إقتربت من تطبيق الحكومة الرشيدة كما ينبغي» (UNESCAP, 2009: 3).

بعد إستعراض تعاريف الحكومة وعناصر ومحددات الحكومة الرشيدة، سوف نتعرض لأهمية تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة. بمعنى آخر، ماهي الفائدة المرجوة من تطبيق الحكومة الرشيدة من قبل الحكومات؟. في هذا الصدد سوف يكون التركيز في الجزء القادم من المقال على ثلاث عناصر رئيسية وعلاقتها بالحكومة الرشيدة، هذه العناصر

يؤدي إلى إستدامة التنمية البشرية».

مما سبق تتضح العلاقة القوية والمؤثرة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية والبشرية. أيضا من الواضح وجود تأثير متبادل بين التنمية البشرية والاقتصادية والحكم الرشيد، بمعنى أنه لتحقيق التنمية المستدامة لا بد للحكومات من اعتماد مبادئ الحكم الرشيد. وبالمقابل فإن جودة الخدمات الصحية وارتفاع مستوى التدريب والتعليم للأفراد يعزز الحوكمة الرشيدة، وبالتالي يؤدي إلى تقليل الفساد وتعزيز الشفافية وزيادة كفاءة وفعالية الاداء الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء.

مقاييس الحوكمة

على الرغم من أن عدم وجود إتفاق دولي على تعريف الحوكمة الرشيدة يُصعب من مهمة قياس مستوى الحوكمة الرشيدة في الدول، إلا أنه من المؤكد أن الحوكمة تؤثر تأثيراً مباشراً وقوياً على المخرجات الاقتصادية والسياسية، وجهود الحكومات في سبيل تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية مستدامة. لذلك فإن مخرجات مقاييس الحوكمة تلعب دور مهم في قرارات المنظمات الدولية والدول المانحة، في الموافقة على المنح والقروض للدول المحتاجة (Arndt and Oman, 2006; Kaufman et al., 2010a; Mimicopoulos et al., 2007).

وجود مقاييس للحوكمة هو مطلب للحكومات والمنظمات الدولية. فالحكومات تستخدم مقاييس الحوكمة لتقييم أداء الحكومة وتحديد أماكن الخلل التي تحتاج إلى تطوير. بالمقابل فإن المنظمات الدولية تستفيد من تلك المقاييس في تحديد نوع وحجم المساعدات اللازمة لكل دولة (Mimicopoulos et al., 2007; Thomas, 2008). وفقاً لـ (Thomas, 2008:1) «متخذي القرارات والباحثين يُركّزون على أثر الحوكمة في التنمية الاقتصادية، وهم بذلك يحتاجون مقاييس جودة الحكم لإتخاذ قرارات وإجراء تحليلات». وفقاً لـ (World Bank Institute, 2006) فإن هناك أكثر من 140 مقياس لمؤشرات الحوكمة متاحة للإستخدام في عام 2006، من هذه المؤشرات Worldwide Governance Indicators - WGI ومؤشر الفساد العالمي، وهذا الكم الهائل من المقاييس يوضح حجم الطلب وأهمية وجود مقاييس للحكم الرشيد. بالإضافة إلى أن هذه المقاييس لمستوى الحكم الرشيد في الدول تساعد الجهات التشريعية ومتخذي القرارات في إصدار تشريعات وإتخاذ قرارات ذات جودة عالية.

في دراسة لـ (Arndt and Oman, 2006) حول مقاييس مؤشرات الحوكمة المتاحة، وجدت الدراسة أن أغلب هذه

الرشيدة. وبالمقابل فإن الحوكمة الرشيدة تُطبّق بالشكل الصحيح وتكون أكثر كفاءة وفعالية في الدول الأكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية. لذلك يرى البرنامج أن العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية هي علاقة تبادلية، حيث أنه لا بد من التنمية المتوازنة للحصول على التنمية المستدامة على المدى البعيد (UNDP, 2010).

يرى أن هناك تشابه بين مبادئ الحوكمة وعناصر التنمية البشرية فمثلاً نجد أن الشفافية وسيادة القانون كعناصر للحوكمة الرشيدة هي في نفس الوقت شروط أساسية لرفع جودة التعليم والصحة. لذلك يرى (Pradhan and Sanyal, 2011) أن الجودة في الحكم تؤدي إلى عمل حكومي أكثر فعالية وكفاءة، والذي يؤدي بدوره إلى دعم جودة مخرجات التعليم وجودة الخدمات الصحية المُقدّمة للناس. وفقاً لـ (Pradhan and Sanyal, 2011: 2) «جودة الحكم مرتبطة بالنمو والتطور. هذا بسبب أن الحكومات تقدم خدمات أكثر كفاءة للعامة، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للناس». من جهة أخرى يرى (Alkire, 2010) أن هناك علاقات متبادلة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. (Alkire, 2010) يعتقد أن التنمية البشرية (مثل جودة مخرجات التعليم وجودة الخدمات الصحية) تدعم الإنتاجية للإقتصاد من خلال تهيئة أفراد أصحاء ومدربين تدريباً عالياً. وبالمقابل، من أجل الحصول على أفراد مدربين وبصحة جيدة لا بد من وجود نمو إقتصادي، بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد من قبل الحكومات (Alkire, 2010).

يعرف البنك الدولي مفهوم الإدارة والحكم الصالح، بأنه «الطريقة التي تباشر بها الدولة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية» (الحزيم 2012، 5). أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية، فيُعرف بأنه «الحكم الذي يعزز ويدعم ويحقق رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما أفراد المجتمع الأكثر فقراً» (الحزيم، 2012: 2). أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيؤكد على أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية البشرية المستدامة، لذلك لا بد من التركيز على عناصر الحكم الرشيد للوصول إلى التنمية المستدامة. وفقاً لـ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997: 5) «هناك ارتباط لا ينفصم بين الحكم والتنمية البشرية. فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتواصل بدون الحكم الرشيد. ولا يمكن أن يكون الحكم رشيداً ما لم

القطاع الخاص في دعم الإقتصاد الوطني عن طريق خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال ، ومشجعة على الاستثمار وبالتالي نمو اقتصادي متوقع.

مما سبق يتضح أن مبادئ الحكومة الرشيدة تساهم بشكل مباشر في الإصلاح الإداري وتدعمه ، عن طريق تعزيز مبادئ من قبيل الشفافية والمساءلة واللامركزية ومشاركة المستفيدين من الخدمات في رسم السياسات وإتخاذ القرارات. يرى (يوسف، 2011) أن الحكومة الرشيدة هي أساس وعنصر مهم في الإصلاح الإقتصادي والإداري. لذلك يعرف (Riddell، 374: 2007) الحكم الرشيد بأنه «قدرة الحكومة على تطوير أسلوب إدارة عامة يتسم بالكفاءة والفعالية والمساءلة ويكون متاح لمشاركة المواطنين، وهذا الأسلوب يدعم ولا يضعف النظام الديمقراطي للحكومات».

الحكومة والتنمية الاقتصادية

يُعرّف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو أي مقياس آخر للدخل (World Bank, 2004). يُعتبر النمو الإقتصادي أولوية بالنسبة لأغلب الدول، لأنه يولد وظائف ويقلل البطالة ويرفع من مستوى المعيشة للمواطنين. أيضا الركود الإقتصادي - ضعف أو تدهور الاقتصاد - هو أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي (Kaufmann and Kraay, 2010; UNDP, 2002). من جهة أخرى، على الرغم من أن هناك جدل بين العلماء والمنظمات المالية الدولية في الإجابة على: هل تبني مبادئ الحكومة الرشيدة من قبل الحكومات يؤدي إلى النمو الإقتصادي أم العكس؟ إلا أن هناك إتفاق على وجود علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية وإعتماد مبادئ الحكومة الرشيدة من قبل الحكومات (Abdellatif, 2003; UNDP, 2010; Adams and Mengistu, 2008). وفقا ل (Mehanna, Yazbeck, and Sarieddine, 2010: 123) فإن «العلاقة بين الحكومة والتطور الإقتصادي أمر بالغ الأهمية ، وله تطبيقات عدة من وجهة نظر الوكالات الدولية: تحديد إتجاه هذه العلاقة سوف يساعد المنظمات الدولية في توجيه الدعم سوء للنمو أو للمؤسسات السياسية».

في دراسة لتأثير تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة على النمو الإقتصادي أجرى (Kaufman and Krray, 2002) دراسة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الفترة من 1996-2002، خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الحكومة الرشيدة والنمو الإقتصادي. أيضاً وجدت الدراسة أن كل عنصر

لذلك يُعرّف (Neumayer, 2003: 8) الحكومة بأنها «الطريقة التي يُساهم بها متخذي القرارات في رسم وتطبيق السياسات ومدى مساهمة الحكومة في تعزيز حقوق المواطنين».

من خلال النظر في مبادئ الحكومة الرشيدة مثل الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ودعم كفاءة وفعالية أداء الحكومة، نستطيع القول أن الإصلاح الإداري هو أحد النتائج المتوقعة لإعتماد مبادئ الحكومة الرشيدة. فتعزيز الشفافية مثلاً يساعد على تعزيز جودة العمل الإداري، وبالتالي تقليل الفساد وهو أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول. وفقاً لتقرير لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD فإن الفساد «يعرقل التنمية الاقتصادية والإجتماعية، ويؤثر على الأسواق والمنافسة، ويقوّض شرعية ومصداقية الدولة» (وزارة الدولة للتنمية الإدارية، 2011: 128). أيضاً الحكومة كنظام إداري يُعزّز المرونة في تطبيق البرامج كنتيجة للامركزية ووفقاً لإحتياجات كل مجتمع (Austin, 2003; Scott, 2003). طبقاً لذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (UNDP) يُشدّد على أن اللامركزية ودعم الحكم المحلي كأسلوب لإدارة شؤون الدولة، يساعد في تحقيق مقومات الحكم الرشيد، ومنها مساهمة الأقليات في إدارة شؤون الدولة برنامج الامم المتحدة الأنمائي، 1997). أيضاً مبدئ المساءلة وفقاً لنموذج الحكومة الرشيدة، يكون أحد مهام منظمات المجتمع المدني والمواطنين المستفيدين من الخدمات والمشاركين في إدارة شؤون الدولة، وهذا الأسلوب هو مقابل للأسلوب التقليدي في الإدارة والذي يجعل الحكومة هي المسؤولة عن الرقابة على البرامج والمشاريع. وفقاً ل (Frahm and Martin, 2009: 414) فإن «نموذج الحكومة نقل المسائلة إلى كل القطاعات المشاركة في عملية الحكومة، وأصبحت الرقابة تُركّز على النتائج وخاصة النتائج على المستوى المحلي».

في تقرير لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) عن الحكومة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «ميناء» يشير التقرير إلى أن الإدارة العامة والمالية العامة لهما تأثير كبير على تطور الحكومة، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة - لذلك يعتقد التقرير أن تطوير الإدارة العامة والمالية العامة، هو التحدي الأكبر لدول «ميناء». يرى التقرير أن إصلاح المالية العامة وإدارة المال العام، له تأثير كبير على دفع عجلة الإصلاح الإداري والسياسي. أيضاً يشير التقرير إلى أن الحكومة الجيدة (الرشيدة) لا تؤثر فقط على أداء الحكومة ، بل يتعدى هذا التأثير إلى زيادة فعالية و مساهمة

جوده الحكم لا تستطيع الحفاظ على النمو الإقتصادي في المدى الطويل بدون الحكم الرشيد».

الأزمة الإقتصادية العالمية في 2008 كان لها تأثير كبير على الإقتصاد العالمي والمحلي على حدٍ سواء. هناك عدة أسباب لتلك الأزمة، ومن أهمها غياب التخطيط الإستراتيجي طويل المدى من قبل الحكومات، مما أدى إلى عدم وجود نمو اقتصادي متوازن، بالإضافة إلى غياب التشريعات والأنظمة، والتي في حال وُجدت كان لها أثر كبير في التقليل من أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على إقتصاديات الدول (Agere, 2000; de Ferranti et al., 2009; Osborne, 2004). (Osborne, 2004: 420) يعتقد أن «السياسات الإقتصادية السيئة - الحوكمة - تؤثر بشكل كبير على التنمية الإقتصادية» لأجل ذلك «الحوكمة غير الرشيدة من الممكن بسهولة أن تلغي النمو على مستوى الدخل في الدول التي هي بأمس الحاجة إليه».

من ما سبق يمكن القول أن العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية والنمو الإقتصادي هي علاقة قوية، وأن تطبيق الحوكمة الرشيدة يؤثر إيجاباً على التنمية الإقتصادية في الأجل القصير والطويل. أيضاً الحوكمة الرشيدة تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة والتخطيط للأجيال القادمة بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تُساعد الدول على تجنب المشاكل الإقتصادية، مما يُقلل من أثر المشاكل الإقتصادية كالركود أو الكساد الإقتصادي العالمي على الإقتصاد المحلي. وبقول (Ndulu and O'Connell, 1999: 60) فإن الحوكمة الرشيدة «تساهم في دعم النمو طويل المدى ليس فقط بسبب السياسات الفعالة وتقليل التكلفة، بل أيضاً من خلال القدرة على التعامل مع الصدمات الإقتصادية حال وقوعها».

الحوكمة والتنمية المستدامة (التنمية طويلة الأجل):

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هو أحد برامج الأمم المتحدة التي تُركّز على التنمية البشرية المستدامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولهذا الغرض يُصدر البرنامج مؤشر Human Development Index (HDI) لقياس مستوى التنمية البشرية في الدول الأعضاء. يُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية بأنها «توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997: 7). في دراسة للبرنامج عن العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية، أكد على أن أهداف التنمية البشرية والتي تشمل رفع المستوى التعليمي والصحي وزيادة مستوى داخل المواطنين، هي عوامل مهمة لتحقيق الحوكمة

من عناصر الحوكمة الرشيدة يؤثر بشكل مختلف على النمو الإقتصادي، فمثلاً وجدت الدراسة أن مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي هي أكثر العناصر تأثيراً على النمو الإقتصادي في المنطقة محل الدراسة. أيضاً (Mehanna et al., 2010) درسوا العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتطور الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينا» في الفترة 2000-2010، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الحوكمة الرشيدة والتطور الإقتصادي، على الرغم من أن الدراسة أكدت على تأثير إختلاف التركيبة الإقتصادية لدول «مينا» (كل مجموعة من دول «مينا» لها تركيبة وبنية اقتصادية مستقلة) على مستوى العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة والتطور الاقتصادي.

من جهة أخرى يتعدى تأثير الحوكمة الرشيدة القطاع العام ليؤثر على أداء القطاع الخاص، حيث أن التشريعات وتنفيذ الأحكام تُطبق من قبل الحكومة لذلك كل ما كانت العملية الإدارية أكثر شفافية وأقل فساداً وسيادة القانون حاضرة، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في إعداد ومراقبة القوانين، كان القطاع الخاص أكثر فعالية وكفاءة، مما يعزز من دور القطاع الخاص في دعم النمو والتنمية الإقتصادية. طبقاً للبنك الدولي فإن تأثير غياب الحكم الرشيد، لا يقتصر فقط على التأثير السلبي على أداء القطاع الحكومي وإنما يصل هذا التأثير إلى القطاع الخاص، لأن «إدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تُحدد بدورها وجود مناخ أعمال سليم وجذاب للإستثمار من عدمه» (البنك الدولي، 2003: 10).

في ورقة عمل قُدمت لمؤتمر مكافحة الفساد في سيؤول - كوريا الجنوبية في عام 2003، قدّم (Abdellatif, 2003) دراسة لتأثير الحكم الرشيد على التطور الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينا». خلّصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الحكم الرشيد والنمو الإقتصادي. أيضاً ترى الدراسة أن الحكم الرشيد يساعد على توجيه التنمية الإقتصادية التوجه الصحيح والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة عن طريق تقليل الفساد وتعزيز الشفافية وزيادة كفاءة وفعالية القطاع العام والخاص. من نتائج هذه الدراسة أنه بدون أدوات الحكم الرشيد، فإن أي نمو اقتصادي سوف يكون هشاً وقابل للتدهور عند حدوث الأزمات، لذلك يعتقد مُقدّم الدراسة أن الحكم الرشيد هو الضمان لتنمية إقتصادية مستدامة. وفقاً (Abdellatif, 2003: 18) «هناك دليل على أن الدول غير الديمقراطية مع تدني

يستخدم 31 مصدر للبيانات و441 متغير مما يضيف مزيد من الشمولية للمؤشرات. بالإضافة إلى أن المؤشرات تغطي 213 دولة وأقليم مما يجعل WGI المقياس الوحيد متاح الذي يشمل كل الدول والأقاليم الأعضاء في الأمم المتحدة (Kaufmann et al., 2009a and 2010a). يتم إصدار مؤشرات WGI بشكل سنوي اعتباراً من 2004 بينما تم إصدار مؤشرات كل سنتين من أول نسخة في 1996 إلى 2003. أخيراً المصادقية والدقة التي يتميز بها WGI مقارنة ببقية مؤشرات مقاييس الحوكمة جعل WGI يستخدم كمقياس لجودة الحكم يُعتمد عليه في رسم السياسات واتخاذ القرارات من قبل المنظمات الدولية والحكومات (Arndt and Oman, 2006; de Ferranti et al., 2009; Langbein and Knack, 2010; Mimicopoulos et al., 2007; Thomas, 2008).

هناك مصدرين رئيسيين تم إستخدامهما في بناء مؤشرات WGI هي آراء الخبراء (وتشمل البيانات المتاحة عن أداء الحكومات) والدراسات الإستقصائية من المواطنين وأصحاب الاعمال. البيانات التي تم جمعها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، القطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية والدولية، ساهمت أيضاً في بناء (Kaufmann et al., 2009a and 2010a) WGI. بيانات WGI (<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>) متاحة للعامة، بالإضافة الى أن أغلب البيانات المستخدمة في بناء المؤشرات هي بيانات متاحة للعامة. كل مؤشر من مؤشرات WGI يستخدم مجموعة معينة من مصادر المعلومات وفقاً للموضوع الذي يقيسه المؤشر.

بما أن المؤشرات تستخدم في بناءها مصادر معلومات ومؤشرات مختلفة في البناء والتكوين، فقد تم إعادة بناء تلك البيانات لكي يمكن إستخدامها في مؤشر واحد لكن هذا لم يؤثر على جودة البيانات المستخدمة، ولم يُغير أو يُحرّف من البيانات الأساسية أو من جودة المنتج النهائي (Kaufmann et al., 2009a). وفقاً لـ (Kaufmann et al., 2009a: 12) «في جميع الحالات على مدى السنوات الـ 10 الماضية، الترابط بين البيانات الأصلية والمؤشرات المنقحة هو 0.99 أو أعلى عند مستوى ثقة 90 بالمئة، ولا توجد حالات لدول تغير فيها قيمة المؤشر نتيجة لعملية تنقيح المؤشرات». المؤلفين لـ WGI استخدموا خاصية التجميع aggregation methodology في بناء المؤشرات وما يميز تلك الطريقة، هو قدرتها على ضم نتائج أكثر من مؤشر للحصول على مؤشر واحد كمنتج نهائي (Kaufmann et al., 2009a).

نتائج المؤشرات تم وضعها في مقياس لترتيب الدول «الترتيب

المقاييس لاتشمل كل مؤشرات الحوكمة المؤثرة في عملية الحكم، وغير دقيقة في القياس، بالإضافة إلى أن أغلب هذه المقاييس تم إساءة إستخدامها من قبل المستفيدين. على الرغم من ذلك فإن (Arndt and Oman, 2006: 13) يعتقدون أن مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة أهمية كبيرة في التأثير في المخرجات السياسية والإقتصادية وجودة الحكم للدول ويؤكدون على أن «عدد كبير ومتزايد من الاعمال التجارية الدولية والقرارات السياسية تعتمد بشكل مباشر على تلك المؤشرات. بالإضافة إلى أن هناك قدر كبير من التحليلات والتي تؤثر على التصور العام، تتأثر ايضاً بتلك المؤشرات».

المؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI)

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحوكمة، إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة ودقة وشمولية المقياس. أيضاً هناك مؤشرات لها قبول أكبر وإستخدام أكثر ومصادقية أعلى من باقي المؤشرات من قبل المستخدمين. المؤشرات العالمية للحوكمة (Worldwide Governance Indicators (WGI هي من أكثر المؤشرات شمولية ومصادقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة (Arndt and Oman, 2006; de Ferranti et al., 2009; Langbein and Knack, 2010; Thomas, 2008). WGI الدولي وقد عدّه الكثير من الخبراء والمستخدمين لمؤشرات قياس جودة الحكم «كأكثر مؤشرات قياس الحوكمة شمولية» (Arndt and Oman, 2006: 28). وفقاً للبنك الدولي فإن WGI قدّم كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم وليس كبديل للمقاييس الأخرى حيث أن WGI يستخدم نتائج المؤشرات الأخرى في بناء مؤشرات شاملة لقياس جودة الحكم (Kaufmann et al., 2009a).

هناك عدة نقاط تجعل من WGI واحد من أفضل مقاييس جودة الحكم المتاحة. أولاً مقارنة بالمقاييس الأخرى والتي تتكون من مقياس واحد للحوكمة، يحتوي WGI على ستة مقاييس وكل مقياس يركز على موضوع من مواضيع الحوكمة، هذه المقاييس تشمل (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الإستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة). كل مقياس يمكن إستخدامه كمؤشر مستقل لموضوع واحد من مواضيع الحوكمة (Arndt and Oman, 2006; Kaufmann et al., 2009a). ثانياً تم بناء كل مؤشر من المؤشرات العالمية للحوكمة

2002; (Box. 1998; de Ferranti et al., 2009; Kettl, 2002) لذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية المستوى للمواطنين بالإضافة إلى اعتماد وتطبيق قوانين ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي هو ما يحاول مؤشر فعالية الحكومة قياسه مؤشر فعالية الحكومة يقيس «مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة إستقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصادقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة» (Kaufmann et al., 2010a: 6). يقيس هذا المؤشر الجودة الشاملة للخدمات المقدمة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى مدى جودة الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الحكومة، ومدى التزام الدولة بهذه الأنظمة.

3- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability and Absent of Violence (PS

العديد من الدراسات والتجارب الدولية أثبتت أن الإستقرار السياسي له تأثير كبير على التنمية الإقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة للدول (Gasiorowski, 1995; Haftel, 2006; Przeworski, Alvarez, Cheibub, and Thompson, 2006; Limongi, 2000). وفقاً لـ WGI فإن مؤشر الإستقرار السياسي يقيس «إحتمال زعزعة إستقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي» (Kaufmann et al., 2010a: 6). الإستقرار السياسي يُعدّ مؤشراً مهماً من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، وكلما كانت الدولة مستقرة سياسياً فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية.

4- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality (RQ

يُعرف مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها على أنه يقيس «مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص» (Kaufmann et al., 2010a: 6). يهتم هذا المؤشر بقياس مدى جودة اللوائح والأنظمة التي تتبناها وتطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كمكون رئيسي في التنمية الإقتصادية للدول، وهذا إعتراف واضح بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص كداعم - وفي بعض الأحيان - موازي للدور الحكومي في تعزيز التنمية الإقتصادية. أيضاً يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تُنظّم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة (Levi Faur, 2010).

المثوي بين دول العالم» من صفر (الأضعف) إلى 100 (الأقوى) بالإضافة إلى أن WGI يستخدم التوزيع النسبي «المثني» للدول بمعنى وجود ستة فئات (0-10، 10-25، 25-50، 50-75، 75-90، 90-100) وهذا المقياس يوضح ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم. أيضاً نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة يتم عرضها في مدى بين -2.5 (ضعيف) و +2.5 (قوي) وهذا التقسيم «تقدير جودة الحكم» يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة. من المهم التنبيه إلى أن «تقدير جودة الحكم» هي أرقام تقديرية، لذلك مقابل كل رقم هناك نسبة الخطأ في التقدير. من توصيات المؤلفين للمؤشر أن يتم استخدام كل مؤشر من مؤشرات جودة الحكم على حدى بدل من دمج المؤشرات الستة في مؤشر واحد (Kaufmann et al., 2010 a).

يتكون Worldwide Governance Indicators (WGI) من ستة مؤشرات، وكل مؤشر يقيس موضوع من مواضيع الحوكمة. هذه المؤشرات هي (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الإستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة). في الجزء التالي من المقال سوف يتم إستعراض كل مؤشر مع التعريف والشرح.

1- مؤشر السيطرة على الفساد: Control of Corruption (CC) محاربة الفساد هو أحد خصائص الحكم الراشد (Agere, 2002; Box, 1998). بالإضافة إلى أن السيطرة على الفساد يدعم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية (Pradhan and Sanyal, 2011; Kaufmann and Kraay, 2002). تُعدّ محاربة الفساد أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق مبدأ الحوكمة مقارنة بالأسلوب التقليدي في الإدارة (Kettl, 2002; Osborne, 2004). وفقاً لـ WGI فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس «المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تُحجّم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النُخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم» (Kaufmann et al., 2010a: 6). بمعنى آخر فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد في بلد ما وهذا يشمل كل أنواع الفساد (الفساد السياسي والإقتصادي والإداري). أيضاً المؤشر يساعد في معرفة مدى سلطة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أخطائهم بالإضافة إلى مراقبة أداء الحكومة.

2- مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness (GE

لأشك أن خدمة الناس هي أحد أهم - إن لم يكن أهم - وظيفة للحكومة. أحد وعود تطبيق أسلوب الحوكمة هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي (Agere, 2002).

6- مؤشر المشاركة والمساءلة Voice and Accountability (VA)

يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة «مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر» (Kaufmann et al., 2010a: 6). بمعنى آخر يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ورسم الإستراتيجيات بالإضافة إلى قياس مستوى حرية التعبير والإعلام في الدول محل القياس.

تطبيق مبادئ الديمقراطية من مشاركة سياسية وحرية التعبير، هي أحد ركائز حقوق الإنسان وهي من الأهداف التي تتبناها وتدعمها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. أيضاً مبدأ المحاسبة وهو قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم، وأنه لا أحد فوق المساءلة، كل هذا يدعم حقوق الإنسان ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Agere, 2002; Box, 1998; Mimicopoulos et al., 2007). أيضاً يرى كثير من الخبراء ومن خلال دراسة تجارب العديد من الدول أن تطبيق مبدأ المشاركة والمساءلة، يُساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد وذلك نتيجة للرقابة المجتمعية، ومن الأفراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسؤولين الحكوميين (Dubnick and Frederickson, 2009; Gasiorowski, 1995; Przeworski et al., 2000). وفقاً لـ (البنك الدولي، 2003: 17) «إن الحكم الجيد يتطلب-بالطبع- العديد من الخطوات من جانب الحكومة، ولكن يتطلب أيضاً مشاركة فاعلة من قبل الشعب». ولذلك يعتبر مؤشر قياس المشاركة والمساءلة عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة.

قبل الانتقال إلى الحالة الدراسية (المملكة العربية السعودية) لابد من الإشارة إلى وجود انتقادات لطريقة وآلية عمل WGI كمقياس لجودة الحكم الراشد. هناك انتقادات من قبل بعض الباحثين لآلية عمل WGI وخاصة فيما يتعلق بطريقة ضم مؤشرات مختلفة البناء الإحصائي في مؤشر واحد aggregate methodology كما هو معمول به في (WGI Langbein and Knack, 2010). أيضاً يعتقد بعض الباحثين أن WGI يُركّز على المؤشرات الرئيسية ويهمل البيانات الفرعية عند بناء كل مؤشر، بالإضافة إلى أن هناك من الباحثين من يعتقد أنه يجب التدقيق في مصدقيه البيانات المستخدمة في بناء مؤشرات WGI خاصة فيما يتعلق باستخدام نتائج الاستبيانات في بناء المؤشرات في سلسلة من المقالات (Kaufmann et al., 2007 and 2010a and 2010b and 2010c) قام مصممي المؤشرات

الكثير من الخبراء والسياسيين يلغون اللوم على غياب التشريعات بالإضافة إلى ضعف جودة القوانين واللوائح المطبقة من قبل الحكومات، كسبب رئيسي في حدوث وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 (Baily and Elliott, 2009; Bernanke, 2009; Davidoff and Zaring, 2008; Reinhart and Rogoff, 2009). في دراسة للأزمات الاقتصادية عبر التاريخ من 1440 إلى الوقت الحاضر، خلصت هذه الدراسة إلى أن الحكومات لم تستند من الأزمات السابقة لكي تتجنب أو على الأقل تقلل من أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلي (Reinhart and Rogoff, 2009). لذلك يعتقد (Reinhart and Rogoff, 2009) أن التشريعات والقوانين الحكومية ذات الجودة العالية، تُساهم بشكل كبير في تقليل حجم أثر الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل الكوارث الطبيعية على الاقتصاد المحلي، وهذا يُبين أهمية مؤشر جودة الأنظمة وتطبيقاتها كعامل مهم في الحوكمة الرشيدة.

5- مؤشر سيادة القانون Rule of Law (RL) كون الناس سواسية أمام القانون هو أحد عناصر حقوق الإنسان الأساسية، وهو أيضاً عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة (Box, 1998; Pradhan and Sanyal, 2011). أيضاً سيادة القانون هو أحد أهداف الألفية التي إعتدتها الأمم المتحدة في 2000 لكي يتم الوفاء بها من قبل الدول الأعضاء قبل 2015 (Mimicopoulos et al., 2007). يقيس مؤشر سيادة القانون «مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال حدوث الجرائم والعنف» (Kaufmann et al., 2010a).

مبدئ سيادة القانون له أهمية تتعدى تأثيرها الفرد لتشمل المجتمع وقطاع الأعمال. إرتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يُساعد في خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الإستثمار وخلق بيئة إستثمارية صحية. أيضاً سيادة القانون تُساعد على الإبداع والإبتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية. لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة (Arndt and Oman, 2006; Haftel and Thompson, 2006; Kaufmann and Krray, 2002; Repucci, 2011).

نتيجة الاختلاف الثقالي والاجتماعي والتركيبية الاقتصادية بين الدول.

أما فيما يتعلق بمقاييس الحوكمة وجودة الحكم في كل بلد - أكثر من 140 مقياس حتى عام 2006 (World Bank Institute 2006) - فإن نتائج هذه المقاييس هي أرقام تقريبية مع نسبة خطأ في التقدير، حيث ترتفع وتنخفض نسبة الخطأ بناءً على طريقة حساب كل مؤشر. هذه النسبة من الخطأ ناتجة من أن هذه المؤشرات تعتمد على آراء المختصين ونتائج استطلاعات الرأي كمصادر للمعلومات بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. لذلك، من الممكن القول أن نتائج مقاييس الحوكمة الرشيدة لاتأخذ في الحسبان الاختلافات في التركيبة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول عند القياس. هذه الملاحظات على الرغم من أهميتها إلا أنها لاتلغي الأهمية القصوى لمثل تلك المؤشرات كمقياس موثوق لجودة الحكم في البلدان المختلفة. إن اعتماد المنظمات الدولية والحكومات على نتائج تلك المؤشرات في اتخاذ القرارات لهُو دليل قوي على أهمية مثل تلك المؤشرات كمصدر مهم في التأثير على القرارات على المستويين الدولي والمحلي.

الجزء القادم من المقال سوف يُقسّم إلى جزئين: في الجزء الأول سوف يتم استعراض مستويات الحوكمة الرشيدة في السعودية لكل مؤشر من مؤشرات الحكومة العالمية WGI خلال الفترة من 1996-2011. أما الجزء الثاني سوف يستعرض مستويات الحوكمة الرشيدة في السعودية مقارنة بدول الخليج العربي الخمس الأخرى (مملكة البحرين، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة) وفقاً لبيانات عام 2011. تم اختيار دول الخليج العربي للمقارنة بأداء السعودية لعدة أسباب منها: التشابه الكبير من ناحية التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول الستة مما يساعد على إعطاء تصور عن مستويات الحوكمة الرشيدة في السعودية مقارنة بتلك الدول. أيضاً مستويات التنمية البشرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي متقاربة (تقرير التنمية البشرية، 2013) مما يساعد على تكوين تصور عن مدى تأثير التنمية البشرية على الحكم الرشيد. أخيراً في كل مؤشر هناك مجموعتين من الأرقام: الأولى تمثل الرقم التقريبي لجودة الحكم «تقدير جودة الحكم» +2.5 (الأعلى) و -2.5 (الأقل). أما المجموعة الأخرى فتُمثل ترتيب السعودية بين دول العالم في كل مؤشر «الترتيب المتوي بين دول العالم» 100 (الأعلى) و صفر (الأقل). أخيراً تم تقريب الأرقام إلى ثلاثة أرقام بعد الفاصلة لتسهيل عملية المقارنة بين الأعوام وبين الدول محل الدراسة.

العالمية للحكومة WGI بالرد على أغلب الانتقادات. في هذه الردود تم الرد على كل الانتقادات بشكل مفصل وتم التركيز على نقطتين: الأولى أن المؤشرات ليست مؤشرات بديلة لمؤشرات أخرى وإنما شاملة لها. وثانياً أنه يجب النظر لكل مؤشر من المؤشرات الستة المكونة لـ WGI على أنه مؤشر مستقل بدلاً من النظر إلى الستة مؤشرات كمؤشر واحد. وأخيراً هناك دراسات محايدة مثل (Arndt and Oman, 2006; Mimicopoulos et al., 2007)، هذه الدراسات خلصت إلى أن WGI هو من أكثر مؤشرات الحوكمة استخداماً من قبل متخذي القرار على مستوى الحكومات وعلى مستوى المنظمات الدولية، مما يضيف مصداقية وموثوقية لهذه المؤشرات. أيضاً أكدت هذه الدراسات على أن WGI هو من أكثر مؤشرات قياس جودة الحوكمة (مستوي الحكم الرشيد) المتاحة دقتاً ومصداقية في قياس مؤشرات الحوكمة.

الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية

خَطَّت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في مجال التنمية البشرية على مستوى التعليم والصحة ومستوى دخل الفرد. فوفقاً لمؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI) يركز مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة عناصر رئيسية هي: متوسط العمر المتوقع للمواطن، ومستوى التعليم والأمية، والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم (إن المملكة هي في مصاف الدول المتطورة (هناك أربع مستويات: متطور جداً، متطور، متوسط، أقل تطوراً) وهذا يعتبر قفزه نوعية عند مقارنة مستوى المملكة بالدول المشابهة من حيث التركيبة الاقتصادية والاجتماعية. أيضاً إذا ما نظرنا إلى تطور المملكة في نفس المؤشر HDI حيث إنتقلت من مستوى متوسط إلى مصاف الدول المتطورة في مؤشر 2012 وهذا دليل على الجهود التي تبذلها الحكومة في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية المختلفة (تقرير التنمية البشرية، 2013). هذا التطور من المفترض أن يؤثر بشكل كبير على مستويات الحكومة والحكم الرشيد في المملكة العربية السعودية.

قبل استعراض مستويات الحوكمة الرشيدة في المملكة العربية السعودية لابد من استعراض نقطتين مهمتين فيما يخص مبدأ الحوكمة الرشيدة ومقاييس جودة الحكم. فيما يخص مبدأ الحوكمة الرشيدة فإنه على الرغم من أنها هي أساس وعنصر مهم في الإصلاح الإداري والاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة (تقرير التنمية البشرية، 2013; واكد، 2003; يوسف، 2011)، فإن هناك إ اتفاق من قبل المختصين وصناع القرار أن المبادئ المعتمدة للحكومة الرشيدة هي مبادئ عامة، وأن تطبيقها يختلف من دولة إلى أخرى ،

الفساد بأنواعه الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، له آثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأثيره السلبي يمتد ليؤثر على التنمية المستدامة والتنمية طويلة الأجل. وفقاً لتقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن «مكافحة الفساد في القطاع العام في مقدمة المشاكل في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى الخمس سنوات الماضية» (وزارة الدولة للتنمية الإدارية، (2011: 21). يرى التقرير أن أداء دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينا» المنخفض في المؤشرات الدولية مثل مؤشر محاربة الفساد والتنافسية مقارنة بالدول الأخرى، بالإضافة إلى إضمام أغلب دول «مينا» إلى منظمة التجارة العالمية، أحد أهم الأسباب التي شجعت دول «مينا» لتبني ودعم الإصلاحات الإدارية والمالية. لذلك فإن مؤشر السيطرة على الفساد هو من المؤشرات المهمة في قياس جودة الحكم للحكومات.

التغيير الإيجابي في ترتيب السعودية في مؤشر السيطرة على الفساد بين عام 1996-2011 يعتبر مؤشر على رغبة الحكومة السعودية في السيطرة على الفساد. ونتيجة لتوجه الحكومة السعودية للسيطرة على الفساد، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات وأنشأت العديد من المجالس مثل المجلس الاقتصادي الأعلى في 1426هـ لتنظيم والإشراف على الأنشطة الاقتصادية (المجلس الاقتصادي الأعلى، 2013). أيضاً إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في 1432هـ كأحد الخطوات التي من الممكن أن تعزز من السيطرة على الفساد. وفقاً لنظام إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «تهدف الهيئة إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه» (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 1432هـ: 8).

في سبيل مكافحة الفساد، عمدت الحكومة السعودية إلى اتخاذ خطوات كان الغرض منها تجريم الفساد الاقتصادي والمالي ومحاولة السيطرة عليه، ومن هذه الخطوات: مشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء الذ بدأ فيه بتاريخ 2008، إصدار نظام القضاء الإداري (ديوان المظالم) في 1428هـ، إصدار نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في 1428هـ، نظام مكافحة الرشوة في 1412هـ. هذه الأنظمة وغيرها توضح بشكل جلي الرغبة الجادة من قبل الحكومة السعودية في السيطرة على الفساد وهو ما انعكس على ترتيب السعودية في مؤشر السيطرة على الفساد بشكل إيجابي. على الرغم من ذلك يبقى الطريق

أولاً: مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption (CC) الجدول (1) يوضح تطور مؤشر السيطرة على الفساد في السعودية خلال الفترة 1996-2011. من الواضح أن هناك تطور إيجابي كبير من 1996 (أقل من 30%) مقارنة بـ 2011 (تقريباً 50%). أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم فإن هناك تباين في أداء الحكومة السعودية خلال فترة الدراسة، فلقد وصل قمت الأداء السلبي في عام 1998 بمعدل -0.692. أما قمت الأداء الإيجابي فكان في عام 2010 حيث وصل مؤشر السيطرة على الفساد إلى 0.143+. عند المقارنة بدول الخليج نجد أن دول مثل الإمارات وقطر حققت نسب عالية في مؤشر السيطرة الفساد بنسب تتعدى 75% في عام 2011 مقارنة بالسعودية والتي تعد الأقل بين دول الخليج بنسبة تقل عن 50% في عام 2011 (أنظر الجدول (2)).

جدول (1): مؤشر السيطرة على الفساد (السعودية)

السنة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (-2.5 إلى +2.5)
1996	28.293	-0.635
1998	29.268	-0.692
2000	40.488	-0.417
2002	60.000	-0.055
2003	51.220	-0.197
2004	46.341	-0.359
2005	53.659	-0.103
2006	49.268	-0.245
2007	53.883	-0.179
2008	57.767	-0.028
2009	60.287	-0.083
2010	62.679	-0.143
2011	48.341	-0.291

المصدر: (World Bank (2013)

دول (2): مؤشر السيطرة على الفساد 2011 (دول الخليج العربي)

الدولة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (-2.5 إلى +2.5)
البحرين	64.9	+0.23
الكويت	60.2	+0.07
عمان	60.7	+0.08
قطر	80.6	+1.02
السعودية	48.3	-0.29
الإمارات	82.5	+1.08

المصدر: (World Bank (2013)

جدول (4): مؤشر فعالية الحكومة 2011 (دول الخليج العربي)

الدولة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (2.5+ الى 2.5-)
البحرين	71.1	+0.65
الكويت	53.1	-0.04
عمان	65.9	+0.43
قطر	75.8	+0.83
السعودية	40.8	-0.43
الإمارات	77.7	+0.95

المصدر: World Bank (2013)

من الأرقام السابقة يتضح التوجه الهابط (السلبي) لمؤشر فعالية وكفاءة أداء الحكومة السعودية خلال فترة الدراسة وخاصة في السنوات الأخيرة 2011. هذا التوجه مؤشر على وجود خلل في طريقة عمل الحكومة والذي أثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ومدى التزام الحكومة بتطبيق الأنظمة واللوائح المعتمدة من قبل السلطة التشريعية. هذه النتيجة هي مؤشر على وجوب دراسة أسباب الخلل بين إصدار القوانين وتطبيقها، وفي هذا الإطار يتوجب على الحكومة النظر في القرارات ومدى مطابقتها لحاجة العمل على إعتبرائه من الممكن أن يكون عدم تطبيق الأنظمة هو بسبب عدم واقعية الأنظمة أو عدم الوضوح في آليات التطبيق.

في السنوات الأخيرة من عام 2008 إلى الوقت الحالي والمملكة تمر بطفرة اقتصادية كبيرة تُرجمت هذه الطفرة بالعديد من المشاريع والبرامج الحكومية الهدف منها دعم التنمية الاقتصادية وتوفير الوظائف للمواطنين بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع التي تم تأجيلها من ميزانيات سابقة كنتيجة لعدم توفر الإعتمادات اللازمة في حينه. هذا الكم الهائل من المشاريع والبرامج أدى إلى ضعف الرقابة على إلتزام الجهات الحكومية بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بتنفيذ والرقابة على تنفيذ الميزانية وطرق صرف الإعتمادات المالية سواء للمشاريع والبرامج أو غيرها من أوجه الأنفاق الحكومي. كل هذه العوامل أثرت على أداء الحكومة في مؤشر قياس فعالية الحكومة. لذلك يجب التأكيد على الإلتزام بالتعليمات والأنظمة المنظمة لعمل الجهات الحكومية في المجالات المالية والإدارية من قبل الجهات الحكومية بالإضافة إلى الرقابة الصارمة على التنفيذ سواء في أوقات الرخاء أو الركود الإقتصادي كأحد السبل التي من الممكن أن تسلكها الحكومة في سبيل دعم كفاءة وفعالية أداء الجهات الحكومية السعودية وضمان وجود تنمية مستدامة على الأمد الطويل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.

طويل في مشوار مكافحة الفساد بكل أنواعه ، مما يشكل تحدي للحكومة السعودية، والتحدي الأكبر يكمن في تطبيق هذه الأنظمة ووضعها موضع التنفيذ.

ثانياً: مؤشر فعالية الحكومة (GE) Government Effectiveness
الجدول (3) يوضح تطور مؤشر فعالية وكفاءة الأداء الحكومي «فعالية الحكومة» في السعودية خلال الفترة 1996-2011. من الممكن تقسيم أداء الحكومة السعودية في مؤشر فعالية الحكومة إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من 1996-2005 في حدود 40%، المرحلة الثانية من 2006-2010 في حدود 50%، أما في عام 2011 فترتيب السعودية مقارنة بين دول العالم إنخفض إلى 40% تقريباً. أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لمؤشر فعالية الحكومة فإن مراحل الصعود والهبوط تتطابق مع ترتيب أداء الحكومة مقارنة بباقي دول العالم. هناك تباين في أداء الحكومة السعودية خلال فترة الدراسة حيث وصل قمة الأداء الإيجابي في عام 2008 حيث وصل مؤشر فعالية الحكومة إلى 0.036-، أما قمة الأداء السلبي فكان في عام 2011 بمعدل 0.431-. عند المقارنه بدول الخليج نجد دول مثل الإمارات وقطر حققت نسب عالية في مؤشر فعالية الحكومة بنسب تتعدى 75% في عام 2011 مقارنة بالسعودية والتي تعد الأقل بين دول الخليج بنسبة تقارب 40% في عام 2011 (أنظر الجدول (4)).

جدول (3): مؤشر فعالية الحكومة (السعودية)

السنة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (2.5+ الى 2.5-)
1996	46.341	-0.255
1998	47.317	-0.224
2000	46.341	-0.229
2002	44.878	-0.308
2003	44.390	-0.313
2004	45.366	-0.369
2005	40.488	-0.392
2006	48.780	-0.183
2007	51.942	-0.077
2008	52.913	-0.036
2006	50.239	-0.081
2010	52.632	-0.081
2011	40.758	-0.431

المصدر: World Bank (2013)

الأعمال الإرهابية التي شهدتها السعودية إبتداءً من عام 2003 كان لها أثر على نتائج مؤشر الاستقرار السياسي على اعتبار أن أحد العناصر الأساسية للمؤشر هو العنف ذو الطابع الإرهابي. من جانب آخر، تسير الحكومة السعودية في طريق الإصلاح ومن جملة هذه الإصلاحات إصدار النظام الأساسي للحكم في 1412هـ، إقرار الانتخابات للمجالس البلدية في 1425هـ وذلك لإنتخاب أعضاء المجالس البلدية في مناطق المملكة، اعتماد الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في 1428هـ، وقبل ذلك إعادة تفعيل دور مجلس الشورى في 1412هـ. أيضاً إنشاء مجلس البيعة في 1427هـ، كل هذه الخطوات رغم حداثة الأمر إلا أن أهدافها الرئيسية تكمن في زيادة المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات بالإضافة إلى دعم الاستقرار السياسي والإنتقال السلس للسلطة بين مختلف الأجيال من الأسرة الحاكمة (Albassam 2011a).

رابعا: مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها Regulatory Quality (RQ)

الجدول (7) يوضح تطور مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها في السعودية خلال الفترة 1996-2011. من خلال البيانات المتاحة يتضح وجود تطور في ترتيب السعودية بين دول العالم في عام 2011 (56.9%) مقارنة بعام 1996 (47%). أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم فإن مراحل الصعود والهبوط تتطابق مع ترتيب أداء الحكومة مقارنة بباقي دول العالم. هناك تباين في أداء الحكومة السعودية في مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها خلال فترة الدراسة حيث وصل قمة الأداء الإيجابي في عام 2008 إلى 0.171+، أما قمة الأداء السلبي فكانت في عام 1998 بمعدل 0.198-، عند المقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي نجد أن البحرين هي على رأس القائمة الخليجية بنسبة 75% في عام 2011 مقارنة بالسعودية والتي تعد السادسة في الترتيب بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ترتفع بقليل عن 50% في عام 2011 (أنظر الجدول (8)).

جدول (7): مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (السعودية)

السنة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (2.5+ إلى 2.5-)
1996	47.089	0.155-
1998	42.157	0.198-
2000	51.471	0.070-
2002	50.980	0.064-
2003	55.882	0.080
2004	55.882	0.045
2005	56.373	0.110
2006	53.431	0.040-
2007	54.854	0.065
2008	56.311	0.171
2009	56.938	0.161
2010	55.502	0.165
2011	52.607	0.005

المصدر: World Bank (2013)

ثالثاً: مؤشر الاستقرار السياسي Political Stability and Absence of Violence (P S)

الجدول (5) يوضح تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في السعودية خلال الفترة 1996-2011. من خلال البيانات المتاحة يتضح وجود استقرار نسبي في حدود 40% (ترتيب السعودية بين دول العالم) على الرغم من وجود مراحل إرتفع فيها المؤشر إلى 50% تقريباً في عام 2000 ونزول المؤشر إلى أقل من 30% في عام 2004. أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم وفقاً لمؤشر الاستقرار السياسي فإن مراحل الصعود والهبوط تتطابق مع ترتيب أداء الحكومة مقارنة بين دول العالم. هناك تباين في أداء الحكومة السعودية خلال فترة الدراسة حيث وصل قمة الأداء الإيجابي بين عامي 2000-2003 حيث وصل مؤشر الاستقرار السياسي إلى 0.106+، أما قمة الأداء السلبي فكانت في عام 2004 بمعدل 0.681-، عند المقارنة بباقي دول الخليج نجد أن دول مثل قطر حققت نسب عالية جداً في مؤشر الاستقرار السياسي بنسبة 90% في عام 2011 مقارنة بالسعودية والتي تعد الخامسة في ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تقارب 40% في عام 2011 (أنظر الجدول (6)).

جدول (5): مؤشر الاستقرار السياسي (السعودية)*

السنة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (2.5+ إلى 2.5-)
1996	37.500	-0.267
1998	46.154	0.014
2000	50.481	0.105
2002	43.269	-0.058
2003	47.596	0.106
2004	24.038	-0.681
2005	37.500	-0.259
2006	29.327	-0.533
2007	28.365	-0.494
2008	30.622	-0.370
2009	30.806	-0.453
2010	38.208	-0.179
2011	36.792	-0.300

جدول (6): مؤشر الاستقرار السياسي 2011 (دول الخليج العربي)*

الدولة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (2.5+ إلى 2.5-)
البحرين	26.4	0.64-
الكويت	59.0	0.33+
عمان	67.9	0.62+
قطر	90.6	1.21+
السعودية	36.8	0.30-
الإمارات	77.4	0.96+

*المصدر: World Bank (2013)

جدول (8): مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها 2011 (دول الخليج العربي)

الدول	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (-2.5 الى +2.5)
البحرين	75.8	+0.80
الكويت	54.5	+0.08
عمان	62.6	+0.39
قطر	66.4	+0.44
السعودية	52.6	+0.00
الإمارات	63.0	+0.40

المصدر: World Bank (2013)

مؤشر جودة التشريعات الحكومية وتطبيقها يقيس مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج. أيضاً يقيس المؤشر جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة: الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الربحية، والمواطن، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة. إنشاء هيئة الإستثمار في 1420هـ وإنضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية في 2005 خطوات في طريق تعزيز البيئة الإستثمارية للمملكة. أيضاً برنامج الملك عبدالله لتطوير القضاء وإنشاء المحاكم الإدارية في عام 2008 خطوات يتوقع أن تأتي ثمارها عن طريق تنظيم العلاقة بين مكونات عملية الحكومة.

خامساً: مؤشر سيادة القانون (Rule of Law (RL)

الجدول (9) يوضح تطور مؤشر سيادة القانون في السعودية خلال الفترة 1996-2011. على الرغم من انخفاض الترتيب المئوي للسعودية بين دول العالم بالنسبة لمؤشر سيادة القانون إلى 50% في عام 2000، إلا أنه يتضح من خلال البيانات المتاحة وجود ثبات نسبي في ترتيب السعودية مقارنة بدول العالم في مؤشر سيادة القانون بنسبة 58%-60. أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لمؤشر سيادة القانون فإن هناك تباين في أداء الحكومة السعودية خلال فترة الدراسة حيث وصل قَمة الأداء الإيجابي في عام 1998 إلى +0.246. أما قَمة الأداء السلبي فكانت في عام 2000 بمعدل -0.040. عند المقارنة بدول الخليج العربي فإننا نجد أن هناك تقارب بين أداء الحكومات الخليجية بالنسبة لمؤشر سيادة القانون في عام 2011 - كل الدول الخليجية الست تقع في المدى بين 50%-75 بالنسبة لترتيب الدول الخليجية بين دول العالم (أنظر الجدول (10)).

جدول (9): مؤشر سيادة القانون (السعودية)

السنة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (-2.5 الى +2.5)
1996	47.089	0.155-
1998	42.157	0.198-
2000	51.471	0.070-
2002	50.980	0.064-
2003	55.882	0.080
2004	55.882	0.045
2005	56.373	0.110
2006	53.431	0.040-
2007	54.854	0.065
2008	56.311	0.171
2009	56.938	0.161
2010	55.502	0.165
2011	52.607	0.005

المصدر: World Bank (2013)

جدول (10): مؤشر سيادة القانون 2011 (دول الخليج العربي)

الدول	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (-2.5 الى +2.5)
البحرين	62.4	0.35+
الكويت	65.7	0.50+
عمان	67.6	0.63+
قطر	73.7	0.78+
السعودية	56.8	0.07+
الإمارات	65.3	0.46+

المصدر: World Bank (2013)

خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى - كما يحاول مؤشر سيادة القانون قياسه - تُساعد على دعم الإستثمار وخلق بيئة استثمارية صحية. أيضاً سيادة القانون تُساعد على دعم الإبداع والإبتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وفقاً للإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي إعتمدتها الحكومة السعودية في 1432هـ فإن من أهداف الإستراتيجية «تحقيق العدالة بين افرادالمجتمع» (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 1433: 3). كما ذكر سابقاً فإن مشروع تطوير القضاء - كجهد مسؤولته عن تطبيق القانون في السعودية - سوف يساهم في دعم مؤشر سيادة القانون وبالتالي الحوكمة الرشيدة. بالإضافة إلى أن أرقام المؤشر في حالة السعودية في ثبات نسبي مما يعني أنه لا بد من تسريع عملية إصلاح القضاء والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون في المملكة للحصول على نتائج أفضل وأسرع. من الملاحظ أيضاً التقارب في أداء مؤشر سيادة القانون بين دول الخليج العربي وهذا من الممكن أن يفسر كدليل على تأثير مؤشر سيادة القانون بالعوامل الثقافية والاجتماعية على إعتبار التشابه بين الدول الست المكونة لدول الخليج العربي من الناحية الثقافية والاجتماعية.

سادساً: مؤشر المشاركة والمساءلة Voice and Accountability (AV)

يعتقد (واكد 2003) أن هناك قصور في اعتماد وتطبيق عناصر الحكومة الرشيدة من قبل الحكومات العربية نتيجة غياب دور ومساهمة القطاعات غير الحكومية مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في عملية الحكومة، مثل المساهمة في رسم السياسات واتخاذ القرارات. في تقرير للبنك الدولي، يرى التقرير أن «المساءلة هي نقطة الضعف الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (البنك الدولي، 2003: 14) عند تقييم أداء هذه الحكومات في مجال تطبيق أدوات الحكم الراشد من قبل البنك الدولي. كما ذكر سابقاً فهناك عدة خطوات اتخذتها الحكومة السعودية في سبيل دعم مشاركة المواطنين في إدارة شؤون الدولة واتخاذ القرارات ومنها إصدار النظام الأساسي للحكم في 1412هـ، إعادة تفعيل دور مجلس الشورى في عام 1412هـ، إقرار الانتخابات لأعضاء المجالس البلدية في مختلف مناطق المملكة في عام 1425هـ، كل هذه الخطوات رغم حدايتها إلا أن أهدافها الرئيسية تكمن في زيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات. أما من جهة تعزيز مبدأ المساءلة فلقد أصدرت الحكومة السعودية العديد من الأنظمة ومنها: نظام مكافحة الرشوة في 1412هـ، مشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء الذي بدأ فيه بتاريخ 2008، إصدار نظام القضاء الإداري (ديوان المظالم) في 1428هـ، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في 1428هـ، اعتماد الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في 1428هـ. هذه الأنظمة وغيرها توضح بشكل جلي الرغبة الجادة من قبل الحكومة السعودية لمكافحة والسيطرة على الفساد. وفقاً للإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد فإن من وسائل مكافحة الفساد المعتمدة في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد «إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة» (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 1434: 5).

أما فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية إنشاء جمعيات غير حكومية كأحد العناصر التي يقيسها مؤشر المشاركة والمساءلة، فلقد أصدرت الحكومة السعودية نظام المطبوعات والنشر في 1421هـ وتعديلاته في 1432هـ كأحد الأدوات لتنظيم العمل الصحفي. أما فيما يتعلق بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية فإن التنظيم أُنعم من قبل مجلس الشورى في 2008 وينتظر الإقرار من قبل الحكومة (جريدة الرياض، 1428هـ؛

الجدول (11) يوضح تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في السعودية خلال الفترة 1996-2011. من خلال البيانات المتاحة يتضح وجود ثبات نسبي في ترتيب السعودية بين دول العالم في مؤشر المشاركة والمساءلة - أقل من 10% - على الرغم من وجود صعود وهبوط في المؤشر، حيث وصل أعلى ترتيب للسعودية في عام 2004 بنسبة 10% أما أقل نسبة فكانت في عام 2011 بنسبة 3.29%. أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لمؤشر المشاركة والمساءلة فإن مراحل الصعود والهبوط تتطابق مع ترتيب أداء الحكومة مقارنة بباقي دول العالم. هناك تباين في أداء الحكومة السعودية خلال فترة الدراسة حيث وصل قمة الأداء الإيجابي بنسبة 1.311- في عام 2004 أما قمة الأداء السلبي فكانت في عام 2011 بمعدل 1.184-. على الرغم من أن أداء دول الخليج الستة متقارب - ضعيف - في مؤشر المساءلة والشفافية إلا أن أداء بعض الدول أفضل نسبياً من دول أخرى في عام 2011. فمثلاً تتصدر دولة الكويت المؤشر بالنسبة للدول الستة لتقع في المدى بين 25%-50%. أما دول قطر، الإمارات، عمان، البحرين فجميعها تقع في المدى 10%-25%. وأخيراً السعودية تقع في المدى 0-10% في عام 2011 (أنظر الجدول (12)).

جدول (11): مؤشر المشاركة والمساءلة (السعودية)

السنة	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (2.5 إلى -2.5)
1996	8.654	1.415-
1998	7.212	1.533-
2000	8.173	1.486-
2002	4.808	1.663-
2003	5.288	1.667-
2004	10.096	1.311-
2005	7.212	1.519-
2006	4.808	1.740-
2007	6.250	1.655-
2008	4.808	1.676-
2009	3.791	1.773-
2010	3.791	1.735-
2011	3.286	1.843-

المصدر: World Bank (2013)

جدول (12): مؤشر المشاركة والمساءلة 2011 (دول الخليج العربي)

الدول	الترتيب المئوي بين دول العالم (0-100)	تقدير جودة الحكم (2.5 إلى -2.5)
البحرين	14.1	1.17-
الكويت	30.5	0.54-
عمان	18.8	0.99-
قطر	21.6	0.96-
السعودية	3.3	1.84-
الإمارات	20.2	0.98-

المصدر: World Bank (2013)

في تفعيل هذه الأنظمة ووضعها موضع التنفيذ. أيضاً الكثير من المجالس (مثل مجلس الشورى والمجالس البلدية) والهيئات (مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) لها دور إستشاري غير تنفيذي وهذا يُضعف من الدور الرقابي لهذه الجهات. لذلك من شأن منح إستقلالية- إدارية ومالية- لتلك المجالس والهيئات وإعطاءها دور تنفيذي ورقابي أكبر، من شأن ذلك أن يدعم الإصلاحات الإقتصادية والإدارية نحو تحقيق مستويات متقدمة للحوكمة الرشيدة.

«التنمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا - على المستويات الإقتصادية، الإجتماعية والإنسانية - يعيقها ضعف إدارة الحكم العامة، الذي تختلف فيه المنطقة عن باقي العالم» (البنك الدولي، 2003: 3). وهذا ينطبق بشكل مباشر على الإدارة العامة والمالية العامة في السعودية. للوصول الى مستويات متقدمة من الحكم الرشيد لابد للحكومة السعودية أن تبدأ بإصلاح الأنظمة المالية والإدارية المطبقة في السعودية. فمثلاً الميزانية العامة للدولة لا يتم نشرها وطُرق الإعداد والتنفيذ يشوبها الكثير من الخلل مما أدى إلى وجود هدر غير محدد للمال العام نتيجة غياب الشفافية في الميزانية. أيضاً تحديث أنظمة الميزانية العامة -آخر تحديث كان في عام 1377هـ- بالإضافة إلى تحديث أنظمة شؤون الموظفين بما يدعم الإنتاجية كل ذلك سوف يساهم في زيادة فعالية الحكومة (Albassam 2011b). أيضاً تدخل مهام الجهات الرقابية على الميزانية والأعمال الإدارية للحكومة بالإضافة إلى الدور الإستشاري غير التنفيذي لبعض الجهات (مثل ديوان المراقبة العامة ومجلس الشورى) أضعف من الدور الرقابي لتلك الجهات (Albassam 2011b). لذلك من شأن منح مزيد من الصلاحيات ودعم الإستقلال المالي والإداري للجهات الرقابية بالإضافة إلى توحيد عمل الجهات الرقابية، كل ذلك من شأنه أن يُعزّز مستوى الشفافية ويرفع من كفاءة وفعالية الحكومة.

يُعرف (برنامج الامم المتحدة الأنمائي، 1997: 9) منظمات المجتمع المدني بأنها «مجموعة الروابط التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية» مثل النقابات والجمعيات الغير هادفة للربح. ومما لاشك فيه أن دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد هو دور جوهري ومهم. وفقاً ل(البنك الدولي، 2003: 17) «إن الحكم الجيد يتطلب-بالطبع- العديد من الخطوات من جانب الحكومة، ولكن يتطلب أيضاً مشاركة فاعلة من قبل الشعب». ونتيجة لغياب مجلس منتخب من قبل المواطنين في المملكة العربية السعودية تكون منظمات المجتمع المدني هي القناة المنظمة الوحيدة التي يُساهم فيها المواطن في الرقابة على أداء الحكومة وبدرجة أقل المساهمة بإدارة الشؤون

(الحزيم، 2012) في دراسة عن دور المجتمع المدني في تعزيز الإدارة والحكم الرشيد في المملكة العربية السعودية يرى أن منظمات المجتمع المدني يجب أن يُسمح لها بلعب دور أكبر في عملية الحوكمة والمساهمة في إدارة شؤون الدولة للوصول الى مستويات متقدمة من الحوكمة الرشيدة، مما ينعكس على أداء الحكومة والخدمات المقدمة للمواطنين ومحاربة الفساد وتعزيز التنمية الإقتصادية في السعودية. وفقاً للإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي إعمدها الحكومة السعودية في 1428هـ فإن «مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد» (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 1434: 5) أحد العناصر المهمة في مكافحة الفساد. كما في مؤشر سيادة القانون، يلاحظ التقارب في أداء مؤشر المشاركة والمساءلة بين دول الخليج العربي وهذا من الممكن أن يُفسّر كدليل على تأثير مؤشر المشاركة والمساءلة بالعامل الثقالي والإجتماعي على إعتبار التشابه بين الدول الستة المكونة لدول الخليج العربي من الناحية الثقافية والإجتماعية والإقتصادية.

الخاتمة والتوصيات

وفقاً لتقرير للبنك الدولي فإن معظم دساتير وأنظمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبنّى تشريعات تركز مبادئ المساواة والحرية و الشفافية ودعم الرفاهية للمواطنين والمقيمين - لذلك وضع هذه الأنظمة موضع التنفيذ هو التحدي الأكبر وهو مجال عمل الحوكمة (الحكم الرشيد) (البنك الدولي، 2003). وهذا يتضح جلياً في حالة المملكة العربية السعودية حيث أصدرت الحكومة منذ 1412هـ العديد من الأنظمة مثل نظام الحكم بالإضافة إلى إعادة تفعيل دور مجلس الشورى كجهة إستشارية للحكومة، أيضاً منذ تولي الملك عبدالله الحكم في 2005 وهناك حركة إصلاح وتطوير تمثلت في إصدار العديد من الأنظمة واللوائح التي تدعم الإصلاح الإداري والمالي والتشريعي لذلك وضع هذه الأنظمة موضع التنفيذ هو التحدي الأكبر.

أمّا فيما يخص الموضوع محل الدراسة «الحوكمة الرشيدة» فلقد تبنت الدولة السعودية أنظمة وأنشأت هيئات حكومية وغير حكومية تُساهم في محاربة الفساد، حماية حقوق الإنسان، تطوير القضاء، وتعزيز المشاركة الشعبية في إدارة الحكم. بالمقابل هناك أنظمة لم تترى النور بعد مثل نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية. لكن يضل التحدي الأكبر هو

الحزيم، يوسف (2012) دور المجتمع المدني في تعزيز الإدارة والحكم الرشيد .. المملكة العربية السعودية نموذجاً. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات 8-10 سبتمبر، القاهرة، مصر

قناة العربية (1433/3/17هـ) مطالبة بإقرار تنظيم مؤسسات المجتمع المدني السعودية... يُنتظر إقرار نظامها بعد رفعه لهيئة الخبراء من مجلس الشورى. <http://www.alarabiya.net/articles/2012/html.236086/04/09/>

الكاد، زهير عبد الكريم (2003) الحكامة: Governance: قضايا وتطبيقات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المجلس الإقتصادي الأعلى (2013). تنظيم المجلس. المملكة العربية السعودية <http://www.sec.gov.sa/Council-Regulations.aspx>

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (1432هـ). تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. الرياض، المملكة العربية السعودية

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (1434هـ) الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. الرياض، المملكة العربية السعودية. <http://www.nazaha.gov.sa/About/Pages/Strategy.aspx>

وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2011) تقدم الإدارة العامة في إطار إصلاح السياسات بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة حالة حول إصلاح السياسات (مترجم - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). جمهورية مصر العربية

يوسف، امير فرج (2011) الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي. مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر

المراجع الأجنبية

- Abdellatif, A. (2003). Good Governance and Its Relationship to Democracy and Economic Development. Proceedings from: Global Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity. Seoul, South Korea. Retrieved 092010-21- from <http://www.pogar.org/publications/governance/aa/goodgov.pdf>.

- Adams, S., & Mengistu, B. (2008). Privatization, Governance and Economic Development in Developing Countries. Journal of Developing Societies, 2, p. 415438-

- Agere, A. (2000). Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives (Managing the Public Service: Strategies for Improvement Series). London, UK: Commonwealth Secretariat.

- Albassam, B. A. (2011a). Political Reform in Saudi Arabia: Necessity or Luxury? Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 35 (3), 1_17.

- Albassam, B. A. (2011b). Budgetary System in Saudi Arabia; Reform Needed. In Menifield, C. E. (Eds.), Comparative Public Budgeting: A Global Perspective (pp. 257274-). Sudbury, MA: Jones and Bartlett Publishers.

- Alkire, S. (2010). Human Development: Definitions, Critiques, and Related Concepts. Human Development Reports (Research Paper 2010|01). Retrieved 202011-06- from http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010/papers/HDRP_2010_01.pdf.

- Arndt, C., & Oman, C. (2006). Uses and Abuses of Governance Indicators. Paris, France: Development Centre Studies, OECD Publishing. Retrieved 202011-06- from http://www.worldbank.org/ieg/governance/oman_arndt_paper.pdf.

- Austin, M. (2003). The Changing Relationship between Nonprofit

المحلية للمواطنين. لذلك لابد من وضع نظام يُفعل مشاركة منظمات المجتمع المدني كعنصر مهم في عملية الحوكمة.

أخيراً، نتائج الدراسة الحالية أشارت إلى أنه على الرغم من تبني الحكومة السعودية للكثير من الأنظمة واللوائح وإنشاء مجالس وهيئات الغرض منها تعزيز ودعم الحوكمة الرشيدة إلا أن أداء السعودية في مؤشرات الحوكمة الرشيدة مازال أقل من المأمول. مما لا شك فيه أن هناك حركة إصلاحات سياسية وإدارية في المملكة العربية السعودية في العشر سنوات الأخيرة إلا أن هذه الحركة الإصلاحية تحتاج إلى تفعيل للأنظمة واللوائح. إن إصدار الأنظمة هو خطوة مهمة في طريق الإصلاح لكن الأهم هو تطبيق هذه الأنظمة على أرض الواقع والذي من شأنه أن يرفع من كفاءة وفعالية أداء الحكومة، ويضمن جودة التشريعات وتطبيقها، ويساهم في مكافحة الفساد أيضاً لآبد من وجود تنسيق بين مهام الجهات المختلفة ذات الاختصاصات المتداخلة مثل جهات الرقابة المالية والإدارية، لكي تكون المهام واضحة لكل جهة وبالتالي تكون المسؤولية محددة أيضاً هناك تداخل بين مهام السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية في السعودية لذلك لابد من وجود فصل واضح وإستقلالية تامة لكل سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية لدعم الحوكمة الرشيدة وهذا من شأنه أن يُعزز من مبدأ سيادة القانون والإستقرار السياسي. بالإضافة إلى ما سبق ولتعزيز الحوكمة الرشيدة لابد من زيادة مشاركة الجهات غير الحكومية (القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية) والمواطنين في إدارة شؤون الدولة وفي عملية اتخاذ القرارات على الأقل على المستوى المحلي، هذا من شأنه أن يعزز من المساءلة والشفافية ويساهم في السيطرة على الفساد.

المراجع

المراجع العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997) إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان (لا يوجد) مفاهيم وسياسات "الحوكمة" جامعة القاهرة <http://www.ad.gov.eg/NR/rdonlyres/1667E19E-DC90/3242/7175AE7B4A52-4C7F-A315-rdonlyres/1667E19E-DC90/GovernanceLiterature.pdf>

البنك الدولي (2003) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- تحسين التضمينية والمساءلة. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية <http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20261842/GovernOverviewArab.pdf>

تقرير التنمية البشرية (2013) نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

جريدة الرياض (1428/12/24هـ) الشورى يغلق نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية نهائياً.. بالموافقة. <http://www.alriyadh.com/2008/02/01/>

- Kaufmann, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2007). Worldwide Governance Indicators Project: Answering the Critics. Retrieved 21/10/ from http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCOR/Resources/17404791167941884942-2604389/1149112210081-/Answering_Critics.pdf
- Kaufmann, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2009b). Governance matters 2009: Learning From Over a Decade of the Worldwide Governance Indicators. Retrieved 02/10/ from <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010a). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: The World Bank.
- Kettl, D. (2002). The Transformation of Governance: Public Administration for Twenty-First Century America (Interpreting American Politics). Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press.
- Kettl, D. F. (2000). The Transformation of Governance: Globalization, Devolution, and the Role of Government. *Public Administration Review*, 60 (6), 488-497.
- Kingdon, J. W. (1984). *Agendas, Alternatives, and Public Policies* (Longman Classics Edition) (2nd Ed.). Essex, UK: Longman.
- Langbein, L., & Knack, S. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None? *Journal of Development Studies*; 46 (2), 350-370.
- Langbein, L., & Knack, S. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None? *Journal of Development Studies*; 46 (2), 350-370.
- Levi-Faur, D. (2010). Regulation and Regulatory Governance. The Hebrew University, Jerusalem Papers in Regulation and Governance (Working Paper No. 1). Retrieved 04/2012-07- from <http://regulation.huji.ac.il/papers/jp1.pdf>
- Lovan, R., & Shaffer, R., & Murray, M. (2004). *Participatory Governance: Planning, Conflict Mediation and Public-Decision Making in Civil Society*. London, U.K: Ashgate Publishing.
- Mehanna, R., Yazbeck, Y., & Sarieddine, L. (2010). Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle?. *Journal of Transnational Management*, 15 (2), p. 117-150.
- Mimicopoulos, M., Kyj, L., & Sormani, N. (2007). *Public Governance Indicators: a Literature Review*. New York, NY: United Nations publications.
- Ndulu, B. J., & O'Connell, S. A. (1999). Governance and Growth in Sub-Saharan Africa. *The Journal of Economic Perspectives*, 13 (3), pp. 416-.
- Neumayer, E. (2003). *The Pattern of Aid Giving: The Impact of Good Governance on Development Assistance*. New York, NY: Rutledge.
- Osborne, E. (2004). Measuring Bad Governance. *Cato Journal*, 23 (3), 403-422.
- Poluha, E., & Rosendahl, M. (2002). Contesting 'Good' Governance: Crosscultural Perspectives on Representation, Accountability and Organizations and Public Social Service Agencies in Welfare Reform. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 32(1), 97-114.
- Baily, M. N., & Elliott, D. J. (2009). The U.S. Financial and Economic Crisis: Where Does It Stand and Where Do We Go From Here? The Brookings Institution, Fixing Finance Series (Working # 7). Retrieved 03-2012-06 from http://www.brookings.edu/papers/2009/0615_economic_crisis_baily_elliott.aspx.
- Bernanke, B. S. (2009, April 14). Four Questions about the Financial Crisis. Speech presented At the Morehouse College, Atlanta, Georgia.
- Box, R. (1998). *Citizen Governance: Leading American Communities into the 21st Century*. Thousand Oaks, CA: Sage Publication.
- Davidoff, S. M., & Zaring, D. (2008). Regulation by Deal: The Government's Response to the Financial Crisis. Retrieved 03-17-2012 from <http://ssrn.com/abstract=1306342>.
- De Ferranti, D. M., Jacinto, J., Ody, A., & Ramshaw, G. (2009). How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action. Washington, D.C: Brookings Institution Press.
- Denhardt, J. V., & Denhardt, R. B. (2007). *The New Public Service: Serving, not Steering*. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- Dubnick, M., & Frederickson, H. (2009). Accountable Agents: Federal Performance Measurement and Third-Party Government. *Journal of Public Administration Research*, 20 (1), 435-9.
- Farazmand, A. (2004). *Sound Governance: Policy and Administrative Innovations*, (Ed.). New York, NY: Praeger.
- Frahm, K. A., & Martin, L. L. (2009). From Government to Governance: Implications for Social Work Administration. *Administration in Social Work*, 33, 407-422.
- Gasiorowski, M. J. (1995). Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis. *The American Political Science Review*, 89 (4), 882-897.
- Haftel, Y., & Thompson, A. (2006). The Independence of International Organizations: Concept and Applications. *Journal of Conflict Resolution*, 50 (2), 253-275.
- Hummel, R. (1998). Toward a New Administrative Doctrine: Governance and Management for the 1990's. *The American Review of Public Administration*, 19 (3), 175-197.
- International Monetary Fund (IMF). (2010, October 13). World Economic Outlook (WEO): Recovery, Risk, and Rebalancing. Retrieved 03/2012-11- from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/index.htm>.
- Kaufmann, D., & Kraay, A. (2002). Growth without Governance [with Comments]. *Economía*, 3 (1), 169-229.
- Kaufmann, D., & Kraay, A. (2008). Governance Indicators: Where are we and Where Should we Go? *World Bank Research Observer*, 23(1):130-.
- Kaufmann, D., Kraay, A. & Mastruzzi, M. (2010b). Response to "What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?" *European Journal of Development Research*, 22 (1), 55 - 58.
- Kaufmann, D., Kraay, A. & Mastruzzi, M. (2010c). Response to: "The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None". Retrieved 29/2011-09- from <http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/ResponseKL.pdf>

Indicators%20Measure.pdf.

-United Nations Development Program (UNDP) (2010). Human Development Report 2010 20th Anniversary Edition. The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development. (2nd ed.). New York, NY: Palgrave Macmillan. Retrieved 062011-26- from http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_EN_Complete_reprint.pdf.

-United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP). (2009). What is Governance? Retrieved 022011/10/ from <http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.pdf>.

-Weiss, T. (2000). Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, 21 (5), 795814-.

-World Bank (1991). Managing Development: The Governance Dimension. (Discussion Paper 34899). Washington, DC.: The World Bank. Retrieved 062011/26/ from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSCContentServer/WDSP/IB/200620060307_000090341/07/03/104630/Rendered/PDF/34899.pdf.

-World Bank (2003) Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability. Washington DC: World Bank Group.

-World Bank (2013). World Data Bank. Retrieved 102013-5- from <http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=worldwide-governance-indicators>.

-World Bank Institute. (2006). Governance Data: Web-Interactive Inventory of Datasets and Empirical Tools, Washington, D.C. Retrieved 022011-11- from <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/EXTWBIGOVANTCOR/0,,contentMDK:20673879~menuPK:1742423~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:1740530,00.html>.

-World Bank. (2004). Beyond Economic Growth Student Book. Retrieved 042012/04/ from <http://www.worldbank.org/depweb/english/beyond/global/glossary.html>.

Public Space. London, U.K: Rutledge.

-Pradhan, R. P., &Sanyal, G. S. (2011). Good Governance and Human Development: Evidence form Indian States. Journal of Social and Development Science, 1 (1), pp. 18-.

-Przeworski, A., Alvarez, M.E., Cheibub, J.A. &Limongi, F. (2000). Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 19501990-. Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press.

-Reinhart, C. M., &Rogoff, K. S. (2009). This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

-Repucci, S. (2011, March). Economic Crisis Responses from a Governance Perspective in Eastern Europe and Central Asia: Regional Report. United Nations Development Program (UNDP) (Regional Center for Public Administration Reform (RCPAR)). Retrieved 062012-20- from http://www.rcpar.org/mediaupload/publications/2011//20110325_Impact_of_Economic_Crisis_on_Governance_FINAL.pdf.

-Rhodes, R. (2007). Understanding Governance: Ten Years On. Organization Studies, 28(08), 12431264-.

-Rhodes, R. A. W. (1997). Understanding governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability (Public Policy & Management). Berkshire, UK: Open University Press.

-Riddell, R. (2007). Does Foreign Aid Really Work?. New York, NY: Oxford University Press.

-Santiso, C. (2001). Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality. The Georgetown Public Policy Review, 7 (1), 122-.

-Scott, W. (2003). Organizations: Rational, Natural and Open Systems (5th Ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

-Thomas, M. (2008). What do the worldwide governance indicators measure? Retrieved 410/20/ from <http://www.sais-jhu.edu/bin/q/r/What%20Do%20the%20Worldwide%20Governance%20>